



دور الإدارات الإلكترونية كضمانة في تفعيل مبدأ الشفافية والنزاهة الادارية لمكافحة الفساد الإداري

إعداد

الباحث / محمد غازي

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة دمياط

العدد الحادى عشر يناير-2025

الجزء الثانى

ملخص البحث:

باتت أهمية تطبيق نظم الإدارة الإلكترونية أمراً لا غنى عنه حيث تقوم الجهة الإدارية بالاستخدام لتقنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنفيذ للأعمال الإدارية وتقديم الخدمة للمواطنين مما يعمل على توفير الوقت والجهد وخفض التكلفة وسرعة الإنجاز والدقة في تقديم الخدمات لكافة المواطنين فالمؤسسة الإدارية من خلال اعتمادها على نظم الإدارة الإلكترونية الحديثة تستطيع الجهة الإدارية من تحقيق أهدافها والتقليل من الإجراءات الروتينية والقضاء على البيروقراطية مما يساعد على سهولة الربط بين رؤساء الجهة الادارية والموظفين والمواطنين مما ينعكس بشكل إيجابى على الخدمة التي يتم تقديمها للمواطنين حيث يتلقى المواطنون الخدمة ببسر وبسهولة وبدقه وبسرعه كما أن تطبيق الأنظمة الإلكترونية يساعد في تعزيز التعاون والتواصل بين كافه الموظفين من خلال البناء لبيئة من الحوار المشترك مما يدعم مهارات الموظفين ويطور أدائهم العام في تقديم الخدمة للمواطنين بشكل فعال، حيث يتحقق مبدأ الشفافية والنزاهة الإدارية من خلال تبنى الجهة الإدارية لنظم الإدارة الإلكترونية الحديثة التي تساعد

على التبسيط في الإجراءات الإدارية وتحقيق الحيادية والبعد عن المحاباة أو الإنحياز لصالح شخص بعينه، فنظم الإدارة الإلكترونية الحديثة تعمل على محاربة الفساد الإداري كما انها تعتبر وسيلة فعالة في نشر المعلومات للمواطنين ، ومن أجل ذلك نجد أن هناك ضمانات لتحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة الإدارية في ظل تطبيق نظم الإدارة الإلكترونية الحديثة والتي تنقسم بدورها الى ضمانات قانونيه، والتي تتمثل في العمل على إعادة الصياغة للقواعد والتشريعات القانونية لمواكبة كافة المتغيرات في الحاضر والمستقبل ولهذا نجد أن هناك وسائل الكترونية حديثة ، ومنها ما يعرف بالبريد الإلكتروني والإنترنت والإنترنت والأدوات التقنية التي تستخدم لحفظ المعلومات وإسترجاعها في أي وقت عند الحاجة للرجوع إليها.

Summary

The importance of applying electronic management systems has become indispensable, as the administrative body uses communications and information technology to implement administrative work and provide service to citizens, which works to save time and effort, reduce costs, speed of completion, and accuracy in providing service to all citizens. The institution or administrative body, by relying on Modern electronic management systems can achieve their goals, reduce routine procedures, and eliminate bureaucracy, which helps facilitate the connection between the heads of the administrative body, employees, and citizens, which reflects positively on the service that is provided to citizens, as citizens receive the service easily, conveniently, accurately, and quickly.

The application of electronic systems also helps in enhancing cooperation and communication between all employees by building an environment

of joint dialogue, which supports employees' skills and develops their overall performance in providing services to citizens effectively, and where the principle of administrative transparency and integrity is achieved through the administrative body's adoption of modern electronic management systems that help To simplify administrative procedures, achieve neutrality, and avoid favoritism or bias in favor of a particular person Modern electronic management systems work to combat administrative corruption They are also considered an effective means of disseminating information to citizens For this reason, we find that there are guarantees to achieve the principle of transparency and administrative integrity in light of the application of management systems Modern electronic technology, which in turn is divided into legal guarantees which consists in working to reformulate the legal rules and legislation to keep pace with all the changes in the present and the future Therefore, we find that there are modern electronic means, including what is known as e-

mail, the Internet, and technical tools that are used to save information and retrieve it at any time when there is a need to refer to it.

مقدمة:

تكون مستويات الممارسة للديمقراطية مرتبطة بمدى التفعيل لمبدأ الشفافية والنزاهة الإدارية وهذا الأمر لا يكون إلا عن طريق التطبيق الفعلي لنظام الحكومة الإلكترونية من خلال التوفير لكافة المقترضات التقنية والقانونية داخل الجهاز الإداري في الدولة وهيئاتها ومؤسساتها المختلفة للعمل على تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة الإدارية في القطاع الحكومي والتقريب لها بشكل كبير للمواطنين.

وكما ذكرنا آنفا أن الشفافية الإدارية معناها الحرية في التبادل والوصول الى المعلومات والإعلان لها لكي يعلم بها المواطنون، بمعنى العمل على إزالة الشك والغموض عند المواطن في ما تقوم به الجهة الإدارية من إجراءات وأعمال لتحقيق المصلحة العامة.

ورغم التعريفات المتنوعة للشفافية الإدارية والنزاهة الإدارية إلا أنه يجب العمل على الضرورة لتبنى فكرة الإدارات الإلكترونية في كافة الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة، حيث شهد التطور التقني والتكنولوجي تطوراً مذهلاً فتوجهت دول العالم إلى التبنى لتلك التقنيات التكنولوجية الحديثة، والتي تتمثل في الأنظمة الحكومية الإلكترونية نظراً لما تقوم به جهة الإدارة العامة من تأثيرات إيجابية على الكفاءة في التوصيل للخدمات للمواطنين وعلى تحقيق الشفافية والنزاهة الإدارية في كل ما يقوم به الجهاز الإداري في الدولة من عمليات إدارية مختلفة وتشغيلية، عن طريق العمل على الزيادة لجودة تلك الخدمات الحكومية.

وينقسم هذا المطلب الى ثلاث فروع هم:

الفرع الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية.

الفرع الثاني: كيفية تحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة الإدارية

في القطاع الحكومي بتبني نظم الإدارة الإلكترونية.

الفرع الثالث: ضمانات تحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة الإدارية
في ظل الإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول

ماهية الإدارة الإلكترونية

ذهب البعض إلى تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها هي قيام
الجهة الإدارية بالإستخدام لتقنية الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات
في التنفيذ للأعمال الإدارية، والتقديم الخدمات للمواطنين بشكل
واسع ومكثف بشكل إلكتروني، بما يعمل على خفض في التكلفة
والسرعة والجودة في تقديم الخدمات للمواطنين^(١).

وذهب البعض الآخر الى تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها هي
عبارة عن عمليات تكون ممكنة لكافة المهام والنشاطات التي تقوم
بها المؤسسة الإدارية، خلال إعتمادها على التقنية للمعلومات والتي

تكون ضرورية وهامة من أجل الوصول إلى التحقيق للأهداف التي تنشدها الإدارة الجديدة في الحد والتقليل من إستخدام الورق والتبسيط للإجراءات والقضاء على البيروقراطية

والروتين السريع والدقيق لكافة المهام والمعاملات التي تقوم بها جهة الإدارة، لكى تكون كل جهة إدارية جاهزة للربط مع الحكومة الإلكترونية^(٢).

وذهب البعض الثالث لتعريف الإدارة الالكترونية بأنها هي عبارة عن منظومة حديثة تكون معتمدة على التكنولوجيا الإلكترونية ويكون الهدف منها هو تغيير وتحويل الإدارة التقليدية إلى إدارة

=

(١) Avolio, B. & Kahia, S. (2003). "Adding E to ELeadership: How it May Impact your leadership, Organizational Dynamics". New Yourk: Free Press.

(٢) يحيي، نسرين "الحكومة الإلكترونية كآلية للحد من الفساد الإداري وتشجيع الإستثمار في الجزائر" كراسة الدراسات الإقتصادية، سنة ٢٠١٨م، مجلة الندوة للدراسات القانونية، المجلد الأول، العدد الأول، ص ٩٢ الى ص ٦٨.

إلكترونية تكون معتمدة على إستخدام الحاسوب الآلي والتطبيقات الخاصة به^(١).

كما ذهب لبعض الآخر لتعريف الإدارة الالكترونية بأنها هي كل الوظائف والمهام التي تقوم جهة الإدارة بتحديد لها للموظفين عن طريق إعتمادهم على الوسائل الإتصالات الحاسوبية، حيث تشمل رسائل البريد الإلكتروني والقنوات الخاصة بالإتصالات الرقمية، حيث يؤدي الإستخدام لتلك الوسائل التكنولوجية الحديثة على سهولة الربط بين رؤساء الجهة الإدارية والموظفين والمواطنين.^(٢)

(١) طلال عبد الله حسين "الحكومة الإلكترونية ثورة القرن الحادي والعشرين في تطوير الإدارة العامة" الإسكندرية، سنة ٢٠١١م، المكتب الجامعي الحديث، ص ٥٤.

(٢) سعى حنان "دور الإدارة الإلكترونية في التقليل من الفساد الإدارة دراسة حالة" جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، الجزائر، سنة ٢٠١٦م، ص ٥٤.

ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع أن نوضح الأهداف من تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية داخل الجهاز الإداري في الدولة حيث تتعدد تلك الأهداف إلى ما يلي^(١):

- (١) يعمل تطبيق نظم الإدارة الإلكترونية داخل الجهاز الإداري في الدولة على تطوير عمل الجهات الإدارية، حيث يتم إستبدال الأدوات التي تستخدم في الإدارة التقليدية كالأوراق والأقلام بوسائل إلكترونية أخرى كأجهزة الحاسب الآلي.
- (٢) تساعد الإدارة الإلكترونية على زيادة مستويات الخدمة التي تقدم إلى المواطنين من تلقى الخدمة بيسر وسهولة وبدقة وسرعة.
- (٣) تساعد الأنظمة الإلكترونية في تعزيز التواصل والتعاون بين كافة الموظفين عن طريق البناء لبيئة من الحوار المشترك.

(١) عشور عبد الكريم "دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية والجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في =

٤) يساعد تطبيق الأنظمة الإلكترونية داخل الجهاز الإداري في الدولة على تقليل المصاريف التي يتم تخصيصها للإدارة التقليدية.

٥) يعمل تطبيق الأنظمة الإلكترونية داخل الجهة الإدارية على السرعة في تنفيذ العمل وتوفير الوقت الذي يتم تخصيصه للمهام العامة.

٦) تساعد الإدارة الإلكترونية في تسريع سرعة الحصول على المعلومات كما أنها تدعم مهارات الموظفين وتطور أدائهم العام.

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة منتوري قسنطينة ٢٠١٠، م، ص ٩٥.

الفرع الثاني

كيفية تحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة الإدارية في القطاع الحكومي بالتبني لنظم الإدارة الإلكترونية.

مع التقدم التقني والتكنولوجي أصبح هناك تجميع للمعلومات وكافة البيانات والوثائق على شبكة الأنترنت، حيث تغيرت الأمور بمعنى بعد أن كان المواطن يقوم بالسعي إلى جهة الإدارة للحصول على المعلومات أصبح هناك إلزام على الجهة الإدارية بالسعي إلى المواطنين للتزويد لهم بالمعلومات وإشراكهم في القيام بإدارة الشؤون العامة بكل الطرق والأساليب المختلفة للديمقراطية الإدارية سواء غير المباشرة أو المباشرة^(١).

(١) لروى أسماء وعزيزي كريمة "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية الإدارية" مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي جامعة أحمد دراية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، سنة ٢٠٢١ م، ص ١٤ وما بعدها.

رغم ذلك نجد أن هناك كثير من النظم الإدارية في دول العالم النامي ما زالت متمسكة بالحرفية للقواعد القانونية، حيث تعتبرها أنها هدف بحد ذاته مما ينعكس بشكل سلبي على الصورة للتجميد للعمل الإداري وللتعقيد للإجراءات والإرتفاع لتكلفة الأداء بشكل عام، حيث يكون البعض من تلك القواعد والأنظمة في حاجة إلى مراجعات حتى تكون متناسبة مع المتغيرات والتطور في تلك النظم الإدارية داخل الدولة^(١).

وعلاوة على ذلك، نجد أن الظهور للأدوات والوسائل الحديثة في النظم الإدارية تعمل على تحقيق الابتكار والإبداع، والعمل على التحسين للأداء في التقنيات الحديثة تكون بحاجة الى تشريعات وقوانين ولوائح من أجل حمايتها والعمل على إدخالها في العمل الإداري، ومن أهم تلك التقنيات ما يسمى بالإدارة الإلكترونية.

(١) ريتشارد هيكس "الحكومة الإلكترونية من البيروقراطية إلى الإلكترونية" خلاصات كتب المدير ورجال الأعمال، العدد ١٩ القاهرة، سنة ٢٠٠٣م، ص ٤.

حيث نتج عن الثورة التكنولوجية في الإتصالات والمعلومات إلى إعتبار السرية هي مجرد عن ميراث تاريخي للجهة الإدارية، وأن العمل على المواكبة لتلك الثورة التقنية تستدعى بلا شك العمل عن طريق إدارة تتحول فيها العلاقة بين الإدارات العامة والمواطنين إلى علاقة تكون واضحة وشفافة بدلا من الكتمان والسرية، وهذا معناه أن علاقة الإدارات الحكومية بالمواطنين تتحول في ظل الشفافية إلى علاقات تكون تشاورية تعمل على الإرساء لدعائم الديمقراطية الإدارية التي تعمل على إتاحة للمواطنين لحق المشاركة للجهة الإدارية، في ما تقوم به من أعمال وحقوق المواطنين في الفهم للتصرفات طالما بالإمكان الإطلاع على الوثائق والأسباب للقرارات التي يكون مسوغا الإفتتاح للجهة الإدارية على المواطنين مع الإحترام للحق في حياة الخاصة للمواطن، وعدم النشر للمعلومات التي تكون متعلقة بالأسرار الشخصية لهم^(١).

(١) الشريف طلال عبد الله حسين "الحكومة الإلكترونية ثورة القرن الحادي والعشرين في تطوير الإدارة العامة" الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،

وهنا نجد أنه لا بد أن يكون مشروع التحول إلى التطبيق الفعلي للإدارة الإلكترونية في كل مراحله بمفهوم الشفافية، من أجل التخطيط والتصميم والتطبيق، حيث بدون تلك الشفافية لا تستطيع الإدارات الإلكترونية أن تحقق الهدف المنشود التمتع بإنشائها من أجله.

كما أنها تعزز وتعمل على تفعيل لمبدأ الشفافية والنزاهة الإدارية داخل الجهاز الإداري ومؤسساته وهيئاته العامة عن طريق الآتي^(١)

(١) تسهيل وتبسيط في الإجراءات الإدارية

تعتبر تلك الإجراءات من عمليات ومعاملات وظيفه تقوم بها المؤسسة الإدارية هي كل نشاطا تقوم به الجهة الإدارية وتعمل

=

سنة ٢٠١١م، ص ٨٧.

على تحقيقه، حيث نجد أن غالبية دول العالم تعزز على البرامج الإصلاح الإداري على تلك الإجراءات، لأنها من العناصر الخاصة بالفساد الإداري في الجهاز الإداري في الدولة لكونها ترفع من التكلفة لأداء العمل الإداري الحكومي، وتعمل على الزيادة للبيروقراطية والروتين الحكومي العقيم المعقد بالإجراءات الإدارية ذات التكلفة المرتفعة، ومن ثم ظهور جرائم للفساد المالي داخل القطاع الحكومي كالرشوة نتيجة للتجاوز في تلك الإجراءات.

حيث تكون تلك الإجراءات في المرتبة الأولى بعد الإقرار للوائح والقوانين، وهى تعتبر مراحل رئيسيه وخطوات للإنجاز للعمل، ومن أمثلة ذلك نجد أنه مثلا لو تم التحليل للإجراءات الخاصة بعمليات التعيين والتوظيف في أي مؤسسة حكومية، سوف نجد بلا شك أن هناك إجراءات إدارية معقدة إبتداء من تقديم الطلب

=

(١) عبد الناصر موسى "مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري" بمؤسسات التعليم العالي مجلة الباحث، العدد ٩ جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة ٢٠١١م، ص ١٢.

للوّظيفّة إلى نهاية عمليّة التوظيف، وهى عبارته عن عدد كبير وكما هائلا من كافة الإجراءات التي تمثل عائق كبير أمام طال التوظيف والتعيين، بخلاف أن الإجراءات الحديثة لعمليات التوظيف والتعيين تكون مقتصره على التقديم للطلب^(١).

حيث يكون مرفقا به السيرة الذاتية من خلال البريد الإلكتروني، وبعد أن تتم الموافقة عليه يتم التسليم لملف التوظيف الذى يكون مشتمل على كافه الوثائق الأساسية فقط، بمعنى أن عملية التبسيط والتسهيل في الإجراءات تعمل على التسهيل لإمكانية الحصول على المعلومات، مما يجعل الجهة الإدارية شفافة أمام المواطنين.

(١) Andersen, T.B.(2009) "E-Government as an anti-corruption strategy ،Information Economics and Policy", 21(3): 201-210.

٢) تحقيق مبدأ الحيادية من خلال التطبيق لنظم الإدارة الإلكترونية

حيث تكون تلك النظم الإدارية الحديثة بالتقديم للخدمات العامة للمواطنين بدون محاباة أو إنحياز لصالح شخص بعينه أو مجموع من الأفراد بعينهم على حساب الآخرين، حيث أن الإدارة الإلكترونية تتم طبقا لإرشادات وتعليمات تكون واضحة ومحددة بشكل إلكتروني مسبق، بحيث لا يمكن التلاعب بها من قبل أي شخص مهما كان، مما يجعل مبدأ الحيادية هو الأساس للعمل الإداري والعمل على تطبيق النزاهة الإدارية والشفافية الإدارية بشكل فعال وبشكل إيجابي^(١).

٣) تعتبر الإدارة الإلكترونية هي أداة لكشف ومحاربة الفساد الإداري

(١) حمادة مختار "تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة الجزائر، سنة ٢٠٠٧م.

حيث تكون الإجراءات البيروقراطية بمثابة عائق أساسي في العمل الإداري داخل الجهاز الإداري في الدولة وهي من صور العناصر للفساد الإداري والزيادة للتكلفة الإدارية، حيث تعتبر سببا من الأسباب الأساسية لانتشار الرشوة والمحسوبية وانتشار الفساد الإداري.

كما أنها تعتبر المحور الأساسي للإصلاح الإداري في غالبية دول العالم ف كل المظاهر الخاصة بالفساد من جوانب مختلفة اقتصاديا وماليا وأي جوانب أخرى هو خلل وفساد إداري، وهنا نقول النظرية بأنه إذا جاء الفساد فلا جدوى من الإصلاح دون أن يكون هناك تغييرا لأن عمليات الإصلاح الإداري دون التغيير هو بلا شك زيادة للفساد الإداري^(١).

وهنا لا تستطيع الدول أن تبقى منعزلة عن المواقبة والمسيرة لما يحدث في التأمين للشفافية والنزاهة الادارية والمصادقية، وما

(١) ربيع نصيرة "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية" مجلة الحقوق والعلوم السياسية، سنة ٢٠١٧م، العدد الثامن، الجزء الثاني، ص ٩٦٧.

تقوم بفرضه بعض من المنظمات كمنظمه النزاهة والشفافية الدولية التي تقوم بإصدار تقارير سنوية بشكل مستمر للكشف عن المواطن الخلل للأداء الحكومي، بما يفرض على دول العالم أن تكون ملتزمة بالمعايير الدولية في تحقيق النزاهة والشفافية الإدارية والضبط لجودة الأداء للعمل الحكومي، ولهذا نجد أنه لا توجد وسيلة وآليه تسمح بذلك أفضل من التطبيق الفعلي والواقعي للإدارة الإلكترونية في التحقيق للشفافية والنزاهة الإدارية داخل القطاع الحكومي⁽¹⁾.

٤) تعتبر الإدارة الإلكترونية وسيلة فعالة في التأمين الإعلام للكافة

وهنا نجد أن عمليات التحويل للمستندات والوثائق التي تخص المعاملات الحكومية إلى الصورة الإلكترونية بعد التشفير لها وسواء

(1) APDIP (200 6) "Fighting corruption with e-government applications", APDIP eNote 8, <http://www.apdip.net/apdipenote/8.pdf>

كان التعامل مع المواطنين، أو أي جهة إدارية حكومية أخرى تساعد بشكل فعال على الإنجاز لتلك المعاملات في إطارا من النزاهة والشفافية الإدارية، حيث لا تتحقق تلك الشفافية الحكومية الإدارية إلا عن طريق العمل على الإتاحة لتلك المعلومات، التي تكون مرتبطة بالقرارات والإجراءات الحكومية للمواطن، حيث تسمح لكافة المواطنين بالفرص المتساوية في أي تعامل حكومي^(١).

فالشفافية الحكومية في أعمال الإدارة العامة تشمل الاستناد لها قبل كل شيء إلى العلانية في إتخاذ القرار الإداري الحكومي وعدم الحجب والكتمان لتلك المعلومات عن أي شخص يكون مهتما بها أو له علاقة بتلك القرارات، فهي تعتبر تأكيدا لمصادقية الجهة الإدارية أمام الرأي العام والحكومة والمواطنين، عن طريق ومن خلال التحقيق لحرية المواطنين في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها من مصادرها الأساسية وإطلاعهم عليها.

(١) محمد نبيل "التقنيات الحديثة للمعلومات" الإسكندرية، سنة ٢٠٠٥ م ، الدار الجامعية.

فنتيجة لفشل وسائل الإعلام المباشرة في التحقيق للشفافية، وعدم الوجود للتفاعل بين المستقبل لتلك المعلومات والمرسل عن طريق الاستخدام لتلك الوسائل عملت على أن تقوم الحكومة للبحث عن أي وسائل أخرى تكون بديلة لكي تحقق الهدف المنشود.

ومن هنا نجد أن شبكات الإنترنت تمثل بالنسبة للحكومة شبكة كبيرة للإتاحة لتلك المعلومات من خلالها، من خلال التفاعل بين المرسل والمستقبل لها، ومن هنا تم البدء في الإستخدام لتلك الشبكات في نطاقا واسعا للعمل على البناء لعلاقات تكون جيدة بين الإدارة الحكومية وبين تلك الجهات المستفيدة كالمواطنين.

وهنا قامت الحكومة في دولة ماليزيا بالتدعيم للهيئات والمؤسسات العامة من خلال بوابه إلكترونية، حيث تشمل تلك البوابة الأساسية على الإنترنت والوصلات التي تخصص الروابط والخدمات الخاصة بالمناقصات الحكومية وكافة الخدمات الحكومية الأخرى، حيث تقوم تلك الوصلات بالتسهيل للوصول للمبادئ التي يتم توجيهها والترخيصات واستخراج التصاريح والقيام بدفع الضرائب عن طريق الإنترنت.

علاوة على ذلك أنشئت حكومة دولة ماليزيا بوابة أخرى على الإنترنت وهى ما يعرف بنظام الدعم الإلكتروني للترخيص للأعمال والتقديم لكافة المعلومات والتسهيلات لكافة الإجراءات عن طريق التوفير لوثائق تكون لازمة لذلك على الإنترنت، كما أنشأ البنك المركزي بنك نيجارا ماليزيا موقع على شبكة الإنترنت من أجل التسهيل للإستجابة السريعة للمواطنين بالإضافة إلا أنها تشجع المخبرين بالكشف عن صور الفساد فى القطاع المالي.

الفرع الثالث

ضمانات تحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة الإدارية في ظل الإدارة الإلكترونية.

وهنا يجب لتحقيق مبدأ النزاهة والشفافية الإدارية في الإدارة العامة للدولة أن يكون مشتمل على الأسس القانونية، حيث تكون عبارة عن مجموعة من الضمانات والآليات والوسائل التي تكفل التأمين والحماية للتطبيق الفعال لتحقيق الشفافية الإدارية داخل القطاع الحكومي ولمكافحة شتى صور الفساد الإداري المختلفة، وهنا سوف نستعرض ما يلى:

أولاً: الضمانات القانونية لتحقيق النزاهة والشفافية الإدارية في ظل الإدارة الإلكترونية

حيث تعتبر كافة القواعد القانونية والأنظمة القانونية المختلفة من أهم الأسباب الأساسية لجمود عمليات التغيير والإبتكار والإبداع نتيجة للصعوبة في التعديل لها أو التجاوز لها، رغم الظهور لأدوات ووسائل حديثة في العمل الإداري والتطور التقني للمعلومات

من أجهزه ومعدات وتطور في البرامج التي تستخدم في العمل الإداري والإنتاجي، حيث تعتبر من هذا المنطلق عائقا أمام تلك التطورات^(١).

ولهذا يجب العمل على الإعادة للصياغة لتلك النظم والتشريعات والقواعد القانونية لكي تستطيع المواكبة والإستيعاب لكافة المتغيرات في الحاضر وفى المستقبل، والعمل على خلق آليه تساعد على التغيير والتجديد لتلك النظم والقواعد القانونية، بما يعمل على الإستفادة من كل شيء يخدم التطور للإدارة العامة، ويكون عن طريق التعديل للقوانين بما يكون متوافقا مع الدور التكنولوجي في التأمين لها ولتحقق للشفافية الإدارية، والعمل على الإستحداث لما يكون مسائرا من تطورات تكنولوجية في سبيل الحماية للأمن

(١) شهرزاد بولحية "الإدارة الالكترونية ووسائلها القانونية" رساله مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة ٢٠١٨م، ص ٣٣.

تلك المعلومات، على أن يحقق هذا التعديل لمجموعة من الضمانات والتي تتمثل في الآتي^(١):

(١) تأمين حرية الموظف العام في التعبير والنشر لما عنده من معلومات وبيانات تكون متعلقة بالأعمال لوظيفته بشكل خاص، والإدارة للشأن العام بشكل عام طبقا للشروط والإجراءات القانونية التي تكون منظمة ومحددة بشكل مسبق.

(٢) التنظيم الفعال للمحافظة على تلك المستندات والوثائق ضد أي تلف سواء كان ذلك بشكل عمدي أو بشكل غير عمدي عن طريق الأرشفة الإلكترونية، وهي تعتبر من الوسائل الفعالة للتسهيل لعمليات الحفظ والإسترجاع والعادة للإستخدام لها طبقا للقانون عند الحاجة إليها.

(١) راجع المرجع السابق شهرزاد بولحية "الإدارة الالكترونية ووسائلها القانونية" رساله مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق جامعة الجزائر، سنة ٢٠١٨م، ص ٣٧.

٣) العمل على التحديد لمواعيد زمنية تكون قصيرة ومحددة للنظر في تلك الطلبات، سواء تلك التي تتعلق بالوصول إلى تلك المعلومات، أو القيام بالإتخاذ القرار المناسب لتلك الطلبات أو ما يكون متعلق بالرد على تلك التظلمات التي يتم التوجيه لها إلى السلطة الإدارية التي تكون مختصة بذلك.

٤) العمل على الإلزام للكافة الجهات التي تكون معنية بأن تقوم بالوضع لكافة التعليمات وكل معلوماتها وإجراءاتها على شبكات الإنترنت أولاً بأول، وبشكل سريع ومنظم والتحديث لها والتحديد للشروط الواجبة للحصول على المعلومات في السجلات، وطرق الإستخدام لها لتلك السجلات مع الضمان للحماية وإضفاء السرية على تلك المعلومات.

٥) العمل على إعطاء الشرعية والبيع بالأنظمة الإلكترونية بدلا من نظام المناولة الذي يستدعى التسليم للظروف تكون مختومة وفي وقت يتم التحديد له، مع إضفاء الحماية لتلك المعلومات وضمانها في الوقت المحدد لذلك.

- (٦) المنح للمشروعية من أجل الإستخدام لتلك الوثائق الإلكترونية والإعتماد لها في المحاكم بدلا من تلك الوثائق الورقية، حيث تسهل الإنتقال لتلك الوثائق بين كافة المؤسسات والجهات الحكومية بشكل مباشر، حيث يجب أن يشمل التشريع لعمليات الإنتقال والكيفية في الإستعمال الهيئات والجهات الإدارية المختلفة لتلك الوثائق.
- (٧) العمل على أن تكون هناك عقوبات قاسية وراذعة عن عدم الإذعان لقانون الشفافية وحق الطعن أمام القضاء عنه، كما يخالف التطبيق لمبدأ الشفافية والنزاهة الإدارية .
- (٨) العمل على الإنشاء لنظام تقارير تكون دورية وفعالة عن التطبيق لقانون حرية الوصول إلى المعلومات وتحقيق مبدأ الشفافية الإدارية^(١).

(1) Bostrom, R. and Heinen, J. (1977) "MIS Problems and Failures: A Socio Technical Perspective" Part I: The Causes, MIS Quarterly, 1, 3, 17-32

ثانيا: الآليات والوسائل التقنية التي تحقق لمبدأ الشفافية الإدارية

وهنا نجد أن الإدارة الإلكترونية تكون معتمدة على وسائل وأدوات إلكترونية وتكنولوجية تكون حديثه للتيسير لشؤونها في نطاق يسمح لها بالتأمين للشفافية في كافة المعاملات والتأمين للمشاركات الديمقراطية في التيسيرات الإدارية وتحقيق الرقابة المالية والإدارية، عن طريق تلك الوسائل التي توفر التكنولوجيا في تقنية المعلومات في المستقبل.

ومن أمثلة تلك الوسائل ما يلي^(١):

(١) البريد الإلكتروني

⁽¹⁾Ka •Chawla, R., Bhatnagar, S., Bhoomi (2001). "Online Delivery of Land Titles in rnataskIndia,from http://www1.worldbank.org/publicsector/egov/bhoomi_cs.htm

وهو عبارة عن عملية الإرسال والإستقبال للوثائق والمستندات والرسائل من جهاز متصل إلى جهاز أخر عن طريق شبكة إتصالات سواء كانت الشبكة وطنية أو محلية أو دولية.

وهنا يتم التبادل الإلكتروني لتلك الوسائل عن طريق البريد الإلكتروني طبقا لبروتوكول التبادل من خلال ذلك تتم المعاملات، وبالتالي يتم التشكيل للوثائق والمستندات الإلكترونية المطلوب الإرسال لها بعد التشفير لها ، ثم يتم الإرسال لها من خلال بريد إلكتروني على شبكة الأنترنت للمواطنين أو إلى أي جهة أخرى.

(٢) الأنترنت

ويعتبر الأنترنت من الشبكات الكبيرة والضخمة والمنتشرة التي تربط الملايين من الأجهزة المتصلة بالشبكات المحلية بشكل واسع، وهى عبارة عن الملايين من الحاسبات التي تزيد بشكل مستمر، والتي تكون متصلة بشبكة دولية أو محلية أو إقليمية ومن خلال التفاعل لعدد من مكوناتها وبرمجيات والعناصر البشرى، عن طريق التقنية الخاصة يتم من خلالها الإتصال والتدفق للمعلومات والبيانات.

وهنا تستخدم الأنظمة الخاصة بالتبادل الإلكتروني، حيث تحقق إيجابيات عديدة ومتنوعة ومنها، الحد والخفض للتكلفة والتحقيق للتحويل الإستخدام عبر الإنترنت في القيام بالإنجاز للمعلومات، ومع التطورات لإجراءات التأمين لسرية المعاملات بدأت حركة التحويل في زيادة بشكل كبير، مما جعل من الإنترنت أكبر سوق لإجراء المعاملات، وبالتالي تم إستخدام الأنترنت لنقل الرسائل البريد الإلكتروني على الشبكة عن طريق الإستخدام لأحد ملفات المراسلة الإلكترونية^(١).

فإجراء المعاملات الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت، يكون طبقا لوسيله التبادل الإلكتروني للوثائق والمستندات عن طريق مقر المعلومات في الشركة، بمعنى أن يكون هناك برامجا خاصا لإنشاء الرسائل للتبادل الإلكتروني للوثائق والمستندات في الشركة، حيث

(١) سالم محمد صالح "العصر الرقمي وثورة المعلومات دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع" دار عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، الهرم، مصر، سنة ٢٠٠٢م.

يتم التشفير لها عن طريق وسائل التشفير التي يتم الإستخدام لها في الشركة، ثم يتم الإرسال لها عبر شبكات الإنترنت ففي شكل علاقه بين التصفح ومقر الشركة^(١).

وهناك أسلوب آخر يحقق الديناميكية الكبيرة في الإستخدام للتبادل الإلكتروني للمستندات والوثائق ومنها شركة موبايل التي تعتبر من أوائل الشركات التي استخدمت هذا الأسلوب ، وبالتالي فإن المتطلبات للتنفيذ للتبادل الإلكتروني للبيانات التي تكون أساسية هو وجود وسيلة وطريقه للإتصال، ومعايير التبادل الإلكتروني للبرمجيات والبيانات والوثائق والمستندات التي تستطيع من التبادل للمعلومات الإلكترونية^(٢).

(١) العمري مشرف بن على ، "درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية ومعوقات وطرق تحسينها" رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، سنة ٢٠١٣م، ص ١٤.

(٢) غنيم أحمد محمد "الإدارة الإلكترونية افاق الحاضر وتطلعات المستقبل" المكتبة العصرية، المنصورة مصر، سنة ٢٠٠٤ م.

(٣) الإنترنت

وهى شبكة محلية داخلية تكون مستقلة تربط بين المستخدمين للمؤسسات عن طريق الإستخدام لتقنيات الإنترنت، وهى تكون مؤسسه على أساس البروتوكولات لتبادل البيانات^(١)

وتلك الشبكات تستخدم لتقنيه الإنترنت الفعال والإرتباط الداخلي والتبادل للمعلومات والتخزين لها من ضمن الإدارات، بهدف الحماية لأكبر معلومات على المستوى الداخلي للدولة، مما يعمل على التوسيع للإستعمال المعلومات للمؤسسات والهيئات العامة.

(٤) أدوات التقنية لحفظ المعلومات

وهنا تتوافر المزيد من تلك الأدوات التقنية، والتي تستخدم في الحفظ لتلك المعلومات بدلا من الإستخدام للطرق التقليدية، ومن أبرز تلك التقنيات المايكرو فيلم، وهى وسائل تسمح بالتخزين

^(١) حيزر معالى فهمى "نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية" الدار الجامعية بالإسكندرية الإسكندرية، مصر، سنة ٢٠٠٢م، ص ٢٠.

لكميات كبيرة من المعلومات في مساحات تكون صغيرة يتم الرجوع لها بشكل سهل وبسيط عند الحاجة إليها^(١).

(١) سارى عوض الحسنات "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية" مذكره تكميلية لنيل شهادة الماجستير في الدراسات، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، سنة ٢٠١١ م.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- (١) يحيي، نسرين "الحكومة الإلكترونية كآلية للحد من الفساد الإداري وتشجيع الإستثمار في الجزائر" كراسة الدراسات الاقتصادية، سنة ٢٠١٨م، مجلة الندوة للدراسات القانونية، المجلد الأول، العدد الأول، ص ٩٢ الى ص ٦٨.
- (٢) عبد الناصر موسى "مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري" بمؤسسات التعليم العالي مجلة الباحث، العدد ٩ جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة ٢٠١١م، ص ١٢.
- (٣) حمادة مختار "تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خده الجزائر، سنة ٢٠٠٧م.

(٤) ربيع نصيرة "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية"
مجلة الحقوق والعلوم السياسية، سنة ٢٠١٧م، العدد الثامن،
الجزء الثاني، ص ٩٦٧.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

- 1) Bostrom, R. and Heinen, J. (1977) "MIS Problems and Failures: A Socio Technical Perspective" Part I: The Causes, MIS Quarterly, 1, 3, 17-32
- 2) Ka •Chawla, R., Bhatnagar, S., Bhoomi (2001). "Online Delivery of Land Titles in rnatIndia,from http://www1.worldbank.org/publicsector/egov/bhoomi_cs.htm